٣ — الاتجاهات الحديثة فى الاسلام :

القـــانون والمجتمع (*)

للأستاذ ه . ا . ر . جب

... كان هناك من الجهة الأخرى حق واحد — كان التشريع الاجتماعى فى الإسلام حازما فيه ومشدداً ، هو حق العلاقات الشخصية التى تشتمل على الزواج والطلاق والإرث . وليس السبب فى هذا الحزم أن هذه العلاقات عامة يمتد تأثيرها إلى كل فرد فى المجتمع فقط ، بل أيضاً لأن تنظيماتها الأساسية واضحة فى القرآن . وليس هناك — كما رأينا — مسلمون — إلا قليلا — يرغبون فى الجدل فى أن القرآن هو الكلام الحقيقى لله . ولئن كانت الثغرة التى بين الاعتقاد فى ضرورة التغير ، وبين التغيير الحقيقى فى القانون ، لا يمكن وصلها بسهولة وسرعة فى أى نظام ، فإنها ستتأثر قطعاً بالثورة ؛ كما قد حدث فى تركيا . ولذلك نجد فى كل دولة إسلامية — ما خلا تركيا — أن القانون الفردى للمسلمين لا تنفذه المحاكم الأهلية ، وإنما تنفذه المحاكم الدينية أو الشرعية . بل كان لكل طائفة من الطوائف الدينية المختلفة محاكم تنفذ قوانينهم ، طبقاً لنظمهم المرعية فى تقاليدهم الدينية[1] .

وفى الحق أن ميدان العلاقات الشخصية هذا ، هو الوحيد الذى طالب المجددون فيه بالإصلاح ، وقد بلغ الخلاف أشده بين الأحرار والمحافظين . فليس من شك فى أن الوعى الاجتماعى عند الطبقات المثقفة قد أيقظته المساوىء التى صحبت انتشار الطلاق وتعدد الزوجات . فهم قد تنبهوا إلى نتائج قانون الميراث فى القرآن وقانون الأوقاف والصدقات ...

ويصف القرآن فى تفصيل دقيق ، الأنصبة والنسب التى توزع بمقتضاها التركة بين الورثة والمستحقين فأعطى لكل وارث من النساء — بوجه عام — نصف ما يخص زملاءهن من الورثة المذكور . وليس من الصعب أن نلمس مدى عدالة هذه القاعدة ، عندما تطبق على الملكية المنقولة (التى كانت الشكل البدائى للملكية فى بلاد العرب) بيد أنه حينما تطبق على الملكية الزراعية ، أو رأس المال فى الصناعة ، تكون النتائج وخيمة من الناحية الاقتصادية . فأوقاف الأسر الموروثة وهبائها كانت سبباً فى التدهور الأخلاق والخسارة الاقتصادية . ولزمن مضى كانت هناك حركة جامحة فى مصر وبعض الأقطار الأخرى لوضع حد لها .

ومن السهل أن نفهم المصلح المسلم المخلص ونواسيه فى المأزق الذى قد يجد نفسه واقعاً فيه ؛ فليس هو مساويا لمجرد سلطان التراث الاجتماعى الذى مضى عليه أكثر من ألف عام من الحكم المطلق ، بل هو مساو كذلك للمعارضة الطبيعية للرجل العادى ، فى التنازل عما يتمتع به من امتيازات . ثم إن عليه — بعد ذلك — أن يواجه الحقيقة ، وهى أن هذه التقاليد والعادات الاجتماعية فى حاجة إلى أن تنفذها نصوص واضحة مباشرة من القرآن . وهذه الصعوبة ليس لها نفس الأهمية عند غير المتدين ، على الرغم من أن المدنيين من غير رجال الدين يلقون نصباً فى منعهم الجدل الدينى ، لدرجة أن الإنسان لا يستطيع أن يتأكد دائماً من أن كتاباً أو مقالة عن « المسألة النسائية » فى الإسلام ، هى من وضع عالم دنيوى أو مصلح حديث !

وليس من شك فى أن الأمثلة على الجدل الدنيوى يمكن أن نجدها فى الأدب التركى الحديث ، وفى الأدب الهندى أيضاً ؛ ولكن الشك فى مدى ما تظهره هذه الأمثلة من رأى إسلامى عام — إلا فى تركيا . وإنه لعلى جانب كبير من الأهمية هنا أن ننظر فى بعض السبل التى اتبعها المصلحون المسلمون لمواجهة المشكلات .

فى قصيدة من أشهر القصائد التى نقلها إقبال نادى الشاعر الاجتماعى التركى ، زياجوك ألب (المتوفى سنة ١٩٢٤) بوجوب الاعتراف بالمساواة الشرعية للنساء :

هنالك المرأة ؛ أمى ، وأختى ، وابنتى .

إنها هى التى تناجى المواطف المقدسة من أعماق نفسى .

(*) عطفا على ما نشر بالعدد ٧٩٣ من الرسالة الغراء .
(المترجم)

(١) حذفت مناقشات الاقتراحات الخاصة بإصلاح المحاكم الشرعية .

هنالك محبوبتي ؛ شمسي وقمري ونجمي .

إنها هي التي تعلمني كيف أفهم شعر الحياة !

كيف استطاع القانون السماوي أن يحط من قدر هذه المخلوقات الجميلة ؟

لعمري إن المتعلمين قد أخطأوا في تفسير القرآن :

أساس الأمة والدولة هو الأسرة .

وما دامت المرأة من غير اعتبار تبقى حياة الأمة ناقصة غير كاملة .

إن الأسرة يجب أن ترعاها العدالة .

لذلك كانت المساواة ضرورية في ثلاثة : في الطلاق والانفصال وفي الوراثة !

وما دامت المرأة ممدودة نصف الرجل في الميراث ،

وربع الرجل في الزواج ، فما أبعد الأسرة والأمة عن الرقي والعلا ... !

* * *

على أن زياجوك أديب لم يقنع باحتجاجاته الشعرية ، فقد أخذ على عاتقه — كاجتماعي — أن يستنبط مبادىء تفسير القانون ، من جديد . ولهذا الغرض نجده قد ميز بين العوامل « الآلهية » والعوامل « الاجتماعية » في الشريعة . فالعوامل « الاجتماعية » في رأيه ، لم تكن مؤسسة على نصوص واضحة ، بل كان أساسها « العرف » . وهذه الكلمة — التي تعني القانون التقليدي في عرف العلماء — عرفها هو بأنها « القرارات القيمة للناس أو الجماعة . وعلى ذلك فقد كان القانون الشخصي عرضة للتعديل ، بأية وسيلة يطالب بها « الرأي العمي » أو « الشعور الوطني » . وعلى كل حال فمن الواضح أن هذه المحاولة لبسط الاختلافات ذاتية خالصة ، وأن وضع القانون التقليدي على قدم المساواة مع القانون السائر — ولو اعتبر خلاصة للتجارب التاريخية — يتعارض مع أسس الفكر الإسلامي[1] .

(١) ذهب العلماء إلى حد القول بأن هذا العرف يهتم به إذا لم يكن مخالفا لنص أو إشارة من القرآن أو السنة النبوية . وتوجد مناقشة شبيهة بمناقشة زياجوك هذه — على نطاق واسع — قدمها : جلال نوري بك ، في « اتحاد الإسلام » (استنبول ١٩١٣) والترجمة العربية : القاهرة ١٩٢٠ ، ص ٤٢ وما بعدها .

• تجد الرأي الأزهري في نور الإسلام : ج١ ص ٥٣٤ — ٤٠ .

ولست أعرف في أية كتابات للمجددين العرب الذين نقلت عنهم ، أسلوبا مشابها لهذا في المناقشة .

ولقد ألح ممثلو الحركة النسائية العربية القديمة ، في القضاء على نواحي الضعف الاجتماعية — أكثر من القانونية . وكان الشاعر العراقي : جميل صدقي الزهاوي ، أحد الأبطال الأوائل الذين نقدوا عزلة النساء الاجتماعية ، وصرحوا مراراً وتكراراً بميول أعظم نبلاً نحوهن قال ما ترجمته :

إن المرأة والرجل سواسية في الجدارة .

فعلموا المرأة ، لأن المرأة عنوان الحضارة ! .

وأعظم القصائد انتشاراً قصيدته : « السفور » :

إخلعي الحجاب يا ابنة العرب ! لأن الحجاب داء يفتك بالمجتمع .

كل شيء يسمو إلى التجديد ، فلماذا تظل هذه الأعجوبة جامدة !

لم ينادِ نبي بالحجاب بشكله هذا ، لا ، ولا فاهت به أية حكمة !

إنه جدير باللوم في نظر القانون السماوي والطبيعة ، والذوق والعقل والضمير !

لقد ادعوا أن في الحجاب وقاية ، بل كذبوا لأنه في الحق يجلب العار !

لقد ادعوا أن التبرج مخل بالآداب ، بل كذبوا لأنه أفضل طهر ووقار !

ليس الحجاب هو الذي يرعى شرف الفتاة .

إنما تحرسها تربيتها ومشاركتها في الثقافة !

فهذبوا عقول العذارى ، حتى تظل أجساد العذارى في مأمن من الشرور والآثام[1] !

ومهما يكن من شيء ، فإن الزهاوي لم يفعل أكثر من

(١) الباب : ٢٣٥، ٢٦ widmer ,op Cit , p . p . 44 - 45 (المترجم)

اضطررنا في نقل هذا النظم إلى « ترجمة الترجمة » بدلا من النص العربي الأصلي ؛ إذ لم نحصل على ديوان الباب الذي ذكره الأستاذ المؤلف . والموجود منه في دار الكتب المصرية الجزء الأول فقط (١٩٠٨) وكان في المقارة ! ومن الطريف أن الزهاوي — مع دعوته للسفور وحمله على الحجاب — لم يأذن لزوجته أن تسفر .

راجع مقال الأستاذ رفائيل بطي عن « المرأة في شعر الزهاوي » ، بالهلال عدد مارس سنة ١٩٤٧ .

التلميح والإشارة إلى قوانين الزواج والطلاق . وأعظم من ذلك . الكاتب الاجتماعي التونسي طاهر الحداد الذي نشر في عام ١٩٣٠ كتاباً عن « نساؤنا في الشرع وفي المجتمع » . وقد ذكر فيه أن قوانين القرآن وأصول التشريع الإسلامي لا ينبغي أن تعتبر نهائية ، وثابتة لا تتغير ، بل يجب أن ينظر إليها بعين التطور . ورأى أن روح الحضارة الإسلامية تتطلب عمليات مستمرة من هضم ممتازاتها الخاصة للرقي الحضاري .

كما أن الأدب العربي الحديث في مصر — في تصويره وتحليله للمشكلات الاجتماعية — قد دخل فيه نقد مفهوم ضمناً للعقبات القانونية التي تقف في سبيل المساواة التامة للنساء . وكان من بين الاقتراحات الأولى التي حيرت وزارة الشئون الاجتماعية الجديدة — التي أنشئت في مصر عام ١٩٤٩ — تقييد تعدد الزوجات ، وتحديد حالات الطلاق . ولكن على الرغم من أن الحلول التي وضعتها الوزارة لم تشتمل على أكثر من جزء معقول من الإصلاحات التي يرغب فيها الرأي العام المثقف ؛ فإنها قد تسببت في ظهور شكوى ممثلي الرأي العام في الأزهر ، من أنها كانت تناقض الشريعة ، وأن الأجدر بالوزارة أن تنتبه إلى سباق الخيل والميسر وسائر المساوىء الاجتماعية الأخرى التي نهى عنها القرآن والسنة .

إن المجدد الحقيقي لا يمكنه أن يتخلص من مأزقه ، بتشبثه الشمل بسهولة ؛ إذ أن القرآن ينبغي أن يكون حقيقياً ونهائياً . ومع ذلك فليس من السهل أن نشعر بوجود شيء من الخطأ في السلوك الاجتماعي السائد بين المسلمين . ثم إن مما يجرح شعوره كمسلم ، أو يخدش كرامته كرجل ، أن يرى أن الشيء الوحيد الذي يعرفه رجل الغرب العادي عن الإسلام ، هو أن المسلم قد يكون له أربع زوجات ! ويزيد آلامه استفادة إرساليات التبشير من مشكلاته . فليس لديه سوى مخرج واحد ؛ فإن المثل العليا في الإسلام لا تقع في أي طريق من المستويات العليا ، وعلى ذلك فلا بد أن علماء القرون الوسطى قد حادوا عن الروح الحقيقية للقرآن والإسلام .

وهذه الأخطاء يجب أن يقتفي آثارها إلى منابعها ، ويشك فيها . وعندما تصبح واضحة فإن تعاليم القرآن والسنة ، ستظهر عدالة هذه القواعد تجاه الرجال والنساء . وستعني هذه التعاليم — قبل كل شيء — باتجاهات العامة ، وتحدد ما يجب أن يكون عليه روح التفكير في القانون وتنفيذه . وهذه الروح — فيما يتعلق بالنساء — لا يمكن أن تكون سوى جزء من المواساة الإنسانية ، واحترام الشخصية ، واجتهاد لدفع المساوىء التي خلقتها طبيعة المجتمع القاسية الغاشمة .

وبعد فهم هذا الاتجاه ومعرفة قيمته وهضمه تماماً ، فإن التشريع القرآني سيفهم على وجهه الصحيح . ويرى المجدد أنه عندما يحدث كل هذا ، فإن موقف المسلمين تجاه المرأة ، ونظرتهم إلى شخصيتهم ومركزهم الاجتماعي ، والتشريعات الخاصة بحمايتهم ، كل هذه ستكون أعظم وأكثر سماحة في نوعها ، بل إنها تفوق مثيلاتها في سائر الأديان .

إذن فهذا هو العمل أمام المجدد . ويجب أن نكرر القول بأن أول أعمال المجدد المعارض هو إعادة مجد العقيدة في الإسلام ، بين المسلمين الجاحدين ؛ وذلك بإثبات أبهى محاسن دينهم بجلاء . ثم إقناع المسلمين المتأخرين (الطراز القديم) بأنهم بمحافظتهم الاجتماعية ، وتمسكهم بنصوص القانون الحرفية ، إنما يطفئون النور ا وإلى جانب ذلك لا يستطيع المجدد أن يقاوم الفرصة للقضاء على الابتسام الكاذب في وجه المبشر ، بمهاجمة التقاليد الجنسية في المسيحية ، واختيار أمثلة مؤلمة التاريخ والدستور الاجتماعي للعالم المسيحي . وعلى ذلك ففي مناقشة المسائل الدينية قلما يختلف المعارضون والمخالفون . وليس عجيباً أن المسلمين الذين يعرفون الغرب عن طريق الحياة في المدن الكبرى ، والأفلام والقصص والمجلات ؛ إن هؤلاء المسلمين ينظرون بازدراء إلى المستويات والتقاليد الجنسية في المجتمع الغربي .

(يتبع) محمد محمد علي

(الرسالة) نلاحظ على المترجم الفاضل أنه يؤثر الترجمة الحرفية ، ولا يستعمل المصطلحات الفقهية ، لذلك ينطبق على أسلوب ترجمته الضعف ، وعلى معانيها الغموض .

اطلب كتاب

مبادىء في القضاء الشرعي